



المسؤولية الدولية الناجمة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

م. د. كرار عبد الرضا طاهر¹

المستخلص

يمكن تعريف الذكاء الصناعي بأنه العلم الذي يمد الحاسب بالمقدرة على تمثيل و معالجة الرموز لكي يتم استخدامها في حل المشكلات المستعصية الحل وذلك من خلال برمجيات محسوبة. والهدف منه هو تمكين اجهزة الحاسب من تنفيذ المهام التي يستطيع العقل تنفيذها عادة ما يطلق علة بعض تلك المهام (مثل التفكير) صفة الذكاء وبعضها (مثل الرؤية) لا يطلق عليه ذلك الوصف و لكن جميعها لا يخلو من مهارات نفسية تمكن الانسان من الوصول الى الهدف المراد تحقيقه و من تلك المهارات الادراك الحسي و الروابط بين الافكار و التنبؤ و التخطيط و التحكم الحركي و لا ينطوي الذكاء على بعد واحد و لكنه مساحة غنية بالتنظيم و تضم قدرات متنوعة لمعالجة المعلومات و من ثم يستخدم الذكاء الاصطناعي العديد من التقنيات المختلفة التي تنفذ العديد من المهام المختلفة منها الاستعمال في مجالات مدنية او عسكرية و كلامها قد تترتب عليها قيام المسؤولية الدولية و ذلك عن طريق القيام بنشاط خطر يؤدي الى نتيجة خطيرة يترتب عليها قيام المسؤولية العامة وفقا للنظرية العامة .

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الدولية، الذكاء الاصطناعي، نظريات قيام المسؤولية الدولية

International Liability Resulting from the Use of Artificial Intelligence Techniques

Dr. KARRAR ABDULRIDHA TAHER¹

Abstract

Artificial intelligence can be defined as the science that provides the computer with the ability to represent and process symbols in order to be used to solve intractable problems through calculated software.

The aim is to enable computers to carry out tasks that the mind can carry out Usually called bug some of those tasks (such as thinking) characteristic intelligence and some (such as vision) is not called that description, but all of them are not without psychological skills enable a person to reach the goal to be achieved and those skills sensory perception and links between Ideas, prediction, planning and motor control Intelligence does not involve one dimension, but it is a rich area of organization and includes a variety of capabilities for information processing, and then artificial intelligence uses many different techniques that carry out many different tasks, including use in civil or military fields, and its words may result in the establishment of international responsibility, by carrying out a dangerous activity that leads to a dangerous result that raises the establishment of public responsibility according to the theory General.

Keywords: International Responsibility, Artificial Intelligence, Theories Establishment of International Responsibility

المقدمة

- حقوق الإنسان: على الدول تعزيز احترام حقوق الإنسان عند استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، و ذلك لانه يهدد حقوق الخصوصية وحرية التعبير وعدم التمييز والشفافية في جمع واستخدام البيانات.

المسؤولية الدولية الناجمة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي تشمل مجموعة من القضايا والتحديات التي يجب التعامل معها على الصعيدين الوطني والدولي. تزايد استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في مجالات عدة يطرح قضايا تتعلق بالأخلاقيات والأمان وغيرها، اهم مصاديق ذلك :

انتساب الباحث

¹ كلية القانون، جامعة اوروك الاهلية، العراق، بغداد ، 10069

¹ karaarabd99@gmail.com

¹ المؤلف المراسل

معلومات البحث
تأريخ النشر : أيار 2025

Affiliation of Author

¹ College of law, university of Uruk, Iraq, Baghdad, 10069

¹ karaarabd99@gmail.com

¹ Corresponding Author

Paper Info.

Published: May 2025

4. تطوير القطاعات الصناعية: يساعد الذكاء الاصطناعي في تطوير القطاعات الصناعية مثل الطب والسيارات والتصنيع والزراعة من خلال تحسين العمليات الصناعية وتقليل التكاليف.
 5. التحسينات في الرعاية الصحية: يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين التشخيص والعلاج في مجال الرعاية الصحية، مما يسهم في تحسين صحة الأفراد وتقليل تكلفة الرعاية الصحية.
 6. توفير الوقت والموارد: يمكن للذكاء الاصطناعي تقليل الوقت والموارد المطلوبة لإجراء مهام معينة، مما يزيد من الإنتاجية والربحية.
 7. القدرة على التعلم: يمكن للذكاء الاصطناعي التعلم من البيانات وتحسين أدائه مع مرور الوقت، مما يجعله أكثر فعالية ودقة.
 8. التحسينات في المواصلات والنقل: يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين أنظمة المرور والنقل وزيادة السلامة والكفاءة.
 9. دعم البحث والاكتشاف: يمكن للذكاء الاصطناعي مساعدة الباحثين والعلماء في اكتشاف النماذج والتوجهات والاكتشافات الجديدة في مجموعة متنوعة من المجالات.
- الأمان السيبراني: تعتبر الهجمات السيبرانية واختراق الأمان تهديدًا بالغ الأهمية و على الدول تطوير استراتيجيات للحماية من هذه الهجمات.
- التنظيم والمراقبة: تطور التكنولوجيا بسرعة، وقد يصعب تطبيق القوانين واللوائح الوطنية على مستوى دولي مما يتطلب من الدول التعاون في وضع معايير وقوانين دولية تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي.
- توزيع الفوائد والضرر: يجب على الدول العمل على ضمان توزيع فوائد التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي بشكل عادل، وتجنب تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.
- التعاون الدولي: تعزيز التعاون الدولي للتصدي للتحديات المشتركة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات وتطوير مبادئ وقوانين دولية مشتركة.
- الأخلاقيات: يجب أن تكون الأخلاقيات جزءًا أساسيًا من تطوير واستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. يجب على الدول والشركات والمؤسسات التعامل بحذر مع التحديات الأخلاقية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.
- في المجمل، تتطلب المسؤولية الدولية في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي تعاونًا دوليًا وتنسيقًا على مستوى عالي للتعامل مع التحديات المرتبطة بهذه التقنيات وضمان استفادة البشرية منها بشكل يعزز مبدأ التنمية المستدامة .

ثانيا : التهديد او الصعوبات

و انه يقدم العديد من الفرص والمزايا، ولكنه أيضًا يثير تحديات متنوعة تتعلق بالأمان والأخلاق والتأثير على الوظائف والخصوصية وغيرها من اهم التحديات الرئيسية التي قد نواجهها بسبب الذكاء الاصطناعي:

1. **فقدان الوظائف:** يمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤدي إلى تأثير كبير على سوق العمل، حيث يمكن أن يحل محل العمال البشرية في الوظائف التي تتطلب أنشطة مكررة ومنظمة و هذا يمكن أن يؤدي إلى فقدان وظائف لبعض الأشخاص وضرورة اكتساب مهارات جديدة آخرين.
2. **الأمان السيبراني:** تزايد استخدام التكنولوجيا المبنية على الذكاء الاصطناعي يعزز خطر الاختراقات السيبرانية وسرقة البيانات مما يدفع الى تعزيز الأمان وحماية الأنظمة والبيانات من هذه التهديدات.

اولا : اهمية الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي (AI) له أهمية كبيرة في مجموعة متنوعة من المجالات ، ويمكن تلخيص هذه الأهمية بالنقاط التالية:

1. تحسين الكفاءة: يمكن للذكاء الاصطناعي زيادة الكفاءة في العديد من الأنشطة والصناعات و يمكن أن يقوم بمهام تكرارية بسرعة ودقة، مما يسمح للبشر بتركيز جهودهم على المهام الإبداعية والأكثر قيمة.
2. تقديم حلول مبتكرة: يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل البيانات بشكل أفضل وسرعة أكبر من البشر، مما يتيح اكتشاف اتجاهات جديدة وتقديم حلول مبتكرة للمشكلات.
3. تحسين التنبؤ: يمكن للذكاء الاصطناعي التنبؤ بالأحداث المستقبلية بناءً على تحليل البيانات السابقة، مما يمكن الشركات والحكومات من اتخاذ قرارات استراتيجية أفضل.

رابعاً: مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في ان هناك نظريات لقيام المسؤولية الدولية اي من هذه النظريات ممكن ان تكون اساس لقيام المسؤولية الدولية ؟ كما ان هناك انواع للمسؤولية الدولية اي نوع منها يترتب على استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي ؟

خامساً: خطة الدراسة

المطلب الاول : ماهية الذكاء الاصطناعي و استعملاته

الفرع الاول : تعريف الذكاء الاصطناعي

الفرع الثاني : مجالات استعمال الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني : نظريات قيام المسؤولية الدولية

الفرع الاول : النظريات التقليدية لقيام المسؤولية

الفرع الثاني : تطبيقات قيام المسؤولية الدولية عن استعمال الذكاء الاصطناعي

المطلب الاول : ماهية الذكاء الاصطناعي و استعملاته

سنبين في هذا المطلب تعريف الذكاء الاصطناعي في الفرع الاول و مجالات استعماله في الفرع الثاني .

الفرع الاول : تعريف الذكاء الاصطناعي

الفرع الثاني : مجالات استعمال الذكاء الاصطناعي

الفرع الاول : تعريف الذكاء الاصطناعي

تعتبر الحاسبات ادوات ممتازة في تنفيذ في تنفيذ المهام المتكررة و المنطقية مثل العمليات الحسابية المعقدة و حفظ و استرجاع البيانات حيث يعد الحاسوب من معدات و برمجيات (سوفت وير - هارد وير) و هذه البرمجيات بدورها تعمل على تعريف الحاسوب و مكوناته و تشغيله و من هذه البرمجيات مركبة على شكل برمجيات يتم تغذيتها للحاسوب .

وهذه البرمجيات يتم تصميمها من قبل مصممي البرامج حيث انه هناك برمجيات ذكية تعمل من خلال الحاسبات الالكترونية على اختلاف انواعها من محاكاة سلوك البشر في بعض اعماله ، و من ذلك يمكن تعريف الذكاء الصناعي بانه مجال دراسة يتكون من تقنيات حاسوب لتنفيذ المهمات التي تتطلب ذكاء عند تنفيذها من

3. **الأخلاق والتمييز** : قد ينشأ تحديات أخلاقية عند استخدام الذكاء الاصطناعي في تطبيقات مثل اتخاذ القرارات الهامة في المجالات مثل الصحة والعدالة و يجب التأكد من أن الأنظمة الذكية تتعامل بعدالة وتجنب التمييز.

4. **التعامل مع البيانات الشخصية** : جمع واستخدام البيانات الشخصية بوسائل غير مشروعة أو غير أخلاقية يشكل تهديداً للخصوصية الفردية مما يتطلب وضع سياسات صارمة لحماية البيانات و ضمان الامتثال للقوانين المتعلقة بالخصوصية.

5. **المسائل القانونية** : قد تظهر تحديات قانونية فيما يتعلق بمسائل مثل المسؤولية عن الأضرار المحتملة نتيجة تحكم الأنظمة الذكية في اتخاذ القرارات، و بالتحديد الدولية و ذلك لقصور النظريات التقليدية في قيام المسؤولية عن اضعاء الحماية لمثل هذا النوع .

6. **تكنولوجيا التعرف على الوجه والمراقبة** : يشكل استخدام تقنيات التعرف على الوجه والمراقبة الشاملة تحديات للخصوصية والحريات الفردية، و يتطلب تنظيمًا دقيقًا لضمان استخدامها بشكل قانوني وأخلاقي.

7. **التدخل مع السلوك البشري** : بعض التطبيقات الذكية قد تؤدي إلى تدخل مع السلوك البشري، مثل استهلاك الوقت الزائد على وسائل التواصل الاجتماعي أو الإدمان على التكنولوجيا.

لمواجهة هذه التحديات، يجب على الجهات المعنية تطوير سياسات وقوانين مناسبة و ضمان تنفيذها بشكل فعال، بالإضافة إلى التركيز على توجيه البحث والتطوير نحو التكنولوجيا الاصطناعية المستدامة والمسؤولة، ومصادق ذلك بينت المدير العامة لليونسكو، أودري أزولاي "يحتاج العالم إلى وضع قواعد للذكاء الاصطناعي تعود بالنفع على البشرية، وتعتبر التوصية إحدى هذه القواعد الرئيسية، فهي تحدد أول إطار تقني عالمي، وتحلّ الدول مسؤولية تطبيقه على الصعيد الوطني لديها. وستقدم اليونسكو الدعم إلى دولها الأعضاء المائة والثلاثة والتسعين، وتطلب منها تقديم تقارير دورية عن التقدم الذي تحرزه والممارسات التي تطبقها".

ثالثاً : المنهجية

المنهج التحليلي هو الذي سيعتمد في البحث من خلال وصف و تحليل دقيق .

قبل البشر اذن فانه عبارة عن تقنية لمعالجة المعلومات تتعلق بعمليات مثل :

(الاستنتاج – التعلم – الفهم – محاكاة اعمال البشر)

كما ويمكن تعريف الذكاء الصناعي بانه العلم الذي يمد الحاسب بالمقدرة على تمثيل ومعالجة الرموز لكي يتم استخدامها في حل المشكلات المستعصية الحل وذلك من خلال برمجيات محسوبة⁽¹⁾

والهدف منه هو تمكين اجهزة الحاسب من تنفيذ المهام التي يستطيع العقل تنفيذها عادة ما يطلق علة بعض تلك المهام (مثل التفكير) صفة الذكاء وبعضها (مثل الرؤية) لا يطلق عليه ذلك الوصف ولكن جميعها لا يخلو من مهارات نفسية تمكن الانسان من الوصول الى الهدف المراد تحقيقه ومن تلك المهارات الادراك الحسي والروابط بين الافكار والتنبؤ والتخطيط والتحكم الحركي ولا ينطوي الذكاء على بعد واحد ولكنه مساحة غنية بالتنظيم وتضم قدرات متنوعة لمعالجة المعلومات ومن ثم يستخدم الذكاء الاصطناعي العديد من التقنيات المختلفة التي تنفذ العديد من المهام المختلفة⁽²⁾

برز موضوع الذكاء الاصطناعي كتقنية ذات اغراض عامة مع تطبيقات واسعة في جميع المجالات وعرف R. Kuzwell الذكاء الاصطناعي بانه " علم يجعل من اجهزة الكمبيوتر قادرة على القيام ب اعمال تتطلب ذكاء عندما يتم ادائها من قبل الانسان " كما ان لبرمجيات الذكاء الاصطناعي تأثير متزايد حاليا وفي المستقبل على انشاء وانتاج وتوزيع السلع والخدمات الاقتصادية والثقافية وهذا التطور السريع ابرز الحاجة الى تنظيم الذكاء الاصطناعي ، لكن من الناحية العملية لا تخضع برمجيات الذكاء الاصطناعي الى نظام قانوني متخصص ينظم ذلك ، ولا توجد سياسات او ممارسات واضحة ودقيقة تساعد الدولة لبناء سياساتها الوطنية وتنظيم ممارسات مؤسسي ومالي هذه التكنولوجيا المتطورة باستثناء المبادئ الخمس التي اقترتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للإشراف المسؤول على البرمجيات الذكاء الاصطناعي وتتلخص ب الاتي :

- يجب ان تساهم برمجيات الذكاء الاصطناعي في دفع النمو الشامل والتنمية المستدامة للكوكب .
- يجب ان يتم تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي بطريقة تحترم سيادة القانون وحقوق الانسان وقيم الديمقراطية والتنوع وينبغي ان تشمل الضمانات المناسبة ومثال ذلك تمكين التدخل البشري عند الضرورة لضمان مجتمع عادل ومنصف .

- ان تكون هناك سياسة مسؤولة و شفافة تحكم تلك الانظمة وذلك لضمان فهم الناس للنتائج المبنية على استخدام تلك التقنيات ولتمكينهم من تلافي ما يترتب على استخدامها من اثار .

- ان تعمل هذه الانظمة بطريقة فعالة و امنة طوال دورة حياتها وينبغي تقييم المخاطر المحتملة و ادراجها باستمرار .
- يجب مسألة المنظمات و الافراد الذين يقومون بتطوير او نشر او تشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي عن ادائهم بما يتماشى مع المبادئ المذكورة اعلاه .⁽³⁾

الذكاء الاصطناعي مصطلح واسع للغاية يشتمل مجموعة متنوعة من المكونات وتشتمل التعليم المعرفي والالي مثل قواعد النحو والمراقبة الاملائية اما التعليم الالي يعلم الشخص الالي كيفية ادارة المهمة ثم تعكس الالة الخطوات المتخذة على سبيل المثال مسح القائمة التلقائي والمعالجة ، ويعاني هذا المفهوم من مصير الموجات السابقة للتكنولوجيا الجديدة اي الفهم الجزئي لقدرتها مع افتراض انه يمكن ان يفعل اكثر بكثير على المدى القصير مما يمكن من الناحية الواقعية هذا يغذيه مزيج من دعاية التسويق والرغبة للحلول القائمة على التكنولوجيا ومن المهم في هذا السياق ادارة التوقعات فيما يمكن ان يفعله الذكاء الاصطناعي على المدى القصير والمتوسط وقبيلهما الفعلية والعملية .⁽⁴⁾

الفرع الثاني: مجالات استعمال الذكاء الاصطناعي

تعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي مجال حديث نسبيا نشأ كاحد علوم الحاسوب التي تهتم بدراسة وفهم طبيعة الذكاء البشري ومحاكاتها لخلق جيل جديد من الحاسبات الذكية التي يمكن برمجتها لانجاز الكثير من المهام التي تحتاج الى قدرة عالية من الاستنتاج والاستنباط والادراك وهذه الصفات يتمتع بها الانسان وتدرج ضمن قائمة السلوكيات الذكية له والتي لم يكن من الممكن ان تكتسبها الالة . و بلامكان القول ان الذكاء الاصطناعي مرتبط بالاجهزة التكنولوجية المبتكرة مثل برمجيات الترجمة والطائرات بدون طيار والسيارات ذات القيادة الذاتية ، والروبوتات الالية ، وبرامج المحاكاة المعرفية والتطبيقات الحاسوبية في مجالات الطب والتجارة والهندسة وبرامج تحليل البيانات الاقتصادية كالبورصة وتداول الاسهم والعديد من التطبيقات الهائلة التي انتشرت حول العالم في الالونة الاخيرة .⁽⁵⁾

استعمال الكيان الصهيوني اسراب طائرات مسيرة لتحديد مواقع مقاتلي حركة المقاومة الاسلامية حماس و مهاجمتهم عام 2021 معززة تلك التقنية ب استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي .

المطلب الثاني : نظريات قيام المسؤولية الدولية

ومع التطورات الحالية في مجال الذكاء الاصطناعي، وصلت عملية الرقمنة إلى مرحلة جديدة. يتيح الذكاء الاصطناعي تحليل الكميات الكبيرة من البيانات المجمعة اليوم بطرق جديدة تمامًا. وتتفق الشركات والبلدان موارد كبيرة للاستفادة من هذه الإمكانيات التحليلية. ومع ذلك، يعتمد الذكاء الاصطناعي أيضًا على جودة البيانات الأساسية؛ فهو غير مناسب تمامًا للعديد من المهام وقد أفلت حتى الآن من السيطرة البشرية إلى حد كبير في كثير من الأحيان .

و ان للذكاء الاصطناعي (AI) يدخل المزيد والمزيد من مجالات حياتنا. تستخدم الشركات الذكاء الاصطناعي لإنشاء ملفات تعريف لعملائها وتقييم التطبيقات. في المجال الطبي، من المتوقع حدوث تقدم في كل من البحث والعلاج. وتعتمد الدول أيضًا بشكل متزايد على الذكاء الاصطناعي: ففي سياق "الشرطة التنبؤية"، تهدف إلى تمكين أجهزة الشرطة والاستخبارات من تحديد علامات الجرائم حتى قبل ارتكابها. من المفترض أن تجعل أنظمة الأسلحة المستقلة، التي تعتمد على نظام آلي، أشكالًا جديدة من الحرب ممكنة. وفي المستقبل القريب، من المتوقع أيضًا أن تستخدم الدول أنظمة الذكاء الاصطناعي لتشكيل استراتيجيات سياستها الخارجية،

من المفترض أن تتيح معالجة المعلومات بواسطة الذكاء الاصطناعي إمكانية فصل البيانات في المستقبل بشكل دقيق ، و من المحتمل أن تظل القرارات الفعلية بيد البشر في الوقت الراهن عندما يتعلق الأمر بالسرعة والقدرة على التحليل، فإن البشر يتخلفون بشكل متزايد مقارنة بالآلات إن ترك القرار للآلة "المثالية" فكرة مغرية للتطبيقات ذات الأهمية الزمنية، على سبيل المثال. ومع ذلك، كما تظهر التجارب مع القيادة الذاتية، في النهاية - كما هو الحال مع أي تكنولوجيا جديدة - سيحتاج البشر إلى التدخل في الإدارة التنظيمية.(8)

الفرع الاول : النظريات التقليدية لقيام المسؤولية

منذ عام ١٩٥٤ تحاول لجنة القانون الدولي وضع تقنين دولي لنظام المسؤولية الدولية ، ونظرا لعدم تقبل فكرة اخضاع الدولة للقانون والتطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الدولية ، قابلت لجنة القانون

وقد يصل الحد الى حدوث تطوير ذاتي داخل برمجيات الذكاء الاصطناعي وذلك بسبب القدرات التي حصل عليها ، قد يمكنه من الخروج عن الضوابط والحدود الموضوعة له ، فيخرج عن السيطرة ولذلك من الضروري تحديد قواعد قانونية تجبر المصنع على وضع حد للصلاحيات الممنوحة للذكاء الاصطناعي ، حتى يبقى تحت السيطرة ،

و من المظاهر الجلية للذكاء الاصطناعي هي ادارة انظمة الملاحة في السفن والطائرات ، اما عن دوره في العالم الافتراضي فيتمثل في تطوير خوارزميات برمجية تتمكن من التعرف على الوجوه الموجودة بالصورة على الانترنت و التدخل في خصوصيات المستخدمين للتعرف على اهتماماتهم من اجل استخدامها في اغراض تجارية كالتسويق والاعلانات .

و ظهر في الاقاف في اواخر عام 2017 الروبوت الالي (صوفيا) و التي كانت حديث العالم اجمع و قامت السعودية بمنحه الجنسية و الجواز ، و كان يعد ذلك حدثا تاريخيا لانها اول انسان الي يحصل على جنسية دولة و جواز سفر (6) .

كما و ان تجربة الصينية في مدينة زيبو التابعة لاقليم شانغونج توجد فيها محكمة ذكية اصدرت الف حكم قضائي في مدينة متعددة بالاعتماد على برامج الذكاء الاصطناعي التي تعمل بعد اعداد الدفوع و الادعاء و يتم ادراج معطياتهم في قرصين مدمجين يتم ادخالها ضمن برنامج القاضي الالي الذي يخضعهما مباشرة الى التحليل بهدف البحث عن قضايا مماثلة صدر حكم سابق فيها ، و بالامكان طلب مساعدة القاضي البشري بخصوص بعض التفاصيل الخاصة او الانسانية و يقوم بدوره بعدها باصدار حكم الخاص بفرض العقوبة ، كما ان الصين طورت نظاما ذكيا عبارة عن مدعي عام اليا يمكنه توجيه التهم لمرتكبي جرائم بدقة تزيد عن 97 % و يمكنه اقتراح العقوبات التي ينبغي فرضها على المجرمين المفترضين و اعفاء بعض الافراد من المقاضاة و قد تم التدريب بناء على استخدام 77 الف قضية واقعية من عام 2015 الى عام 2020 (7) ،

كما ان التطور الحاصل في تقنيات الذكاء الاصطناعي و بالتحديد في الطائرات المسيرة و استعمالها للاغراض العسكرية و مما يلاحظ ان استخدام هذه الطائرات اخذ في مجال التوسع من قبل الدول و غير الدول اذ ان المميزات التي تمتاز بها هذه الطائرات من حيث تنفيذ الهجمات بسرعة و صعوبة تحديد مصدر تلك الهجمات في بعض الاحيان ، و ابرز مصداق لهذا الاستعمال هو

الخطأ كأساس للمسؤولية الدولية يؤسس الفقه الدولي التقليدي للمسؤولية الدولية على أساس الخطأ أو على أساس العمل الدولي غير المشروع.

وتتلخص نظرية الخطأ، في أن الواقعة التي تولد المسؤولية الدولية للدولة يجب ان تكون خطأ، أي على أساس الخطأ الذي ترتكبه الدولة، وهذا يعني أن الدولة لا تكون مسؤولة مالم يكن هناك فعل خطأ ارتكبه في مجال العلاقات الدولية، على أن يقتصر هذا الفعل الخاطئ بالضرر الذي يلحق بدولة أخرى. وتقوم المسؤولية الدولية سواء كان الفعل الخاطئ نتيجة تصرف متعمد أو ناتج عن سهو أو إهمال .

ولكن هذه النظرية تعرضت لانتقادات عديدة من فقهاء القانون الدولي، على

الرغم من استقرارها في الأحكام الوضعية للقانون الدولي العام رداً من الزمن على أساس موضوعي، وهو مخالفة الالتزامات التي تفرضها قواعد القانون الدولي. وبسبب ظهور العديد من المشكلات التي لم تتمكن هذه النظرية من إيجاد حل لها، فضلاً عن صعوبة إثبات الخطأ بل استحالة في بعض الأحيان، كما ان فكرة الخطأ كأساس للمسؤولية لا تصلح أن تكون مقبولة عند الدول بوصفها شخصية معنوية، فلا يمكن تصور الحالة التي ينسب فيها للدولة ارتكاب فعل خطأ. وهذا ما دعا البعض إلى المطالبة باستبدالها بفكرة الإخلال بالتزام دولي أو الفعل غير المشروع⁽¹³⁾

كما لاقت نظرية الخطأ صداً واسعاً في فقه القانون الدولي كأساس للمسؤولية الدولية في القرن الثامن والتاسع عشر ، الا ان الفقه الدولي قد وجه نقدا الى هذه النظرية وذلك على النحو التالي :- اولا : انه لا يشترط توافر عنصر الخطأ في حق الدولة حتى تقوم المسؤولية ، بل لابد من انتهاك القواعد الدولية أو إتيان فعل غير مشروع هو المرتب للمسؤولية الدولية .

ثانيا : أن مؤسس هذه النظرية العلامة جروسويس كان يخلط بين شخص الامير و الدولة ، وان فكرة الخطأ تعد صحيحة عندما كانت الدولة تختلط بشخص الأمير ، وكانت تنسب أعمال الامير للدولة ، ومن ثم كان من السهل البحث عن الخطأ لدى الأمير أما وقد انفصلت الدولة كشخص معنوي عن الأمير كشخص طبيعي ، بات من الصعب الكشف عن الخطأ لدى شخص معنوي لا نفس ولا ضمير.⁽¹⁴⁾

الدولي كثير من المشاكل والمعوقات في سبيل انجاز ما يمكن انجازه في موضوع المسؤولية الدولية ولا يزال الجدل واضحاً في هذا الشأن .⁽⁹⁾

فلا يوجد في فقه القانون الدولي موضوع آثار من الخلاف مثل ما أثارته المسؤولية الدولية ، ولا يوجد مجال يكتنفه ما يكتنف المسؤولية الدولية من غموض وإيهام من الناحية النظرية لذلك اتجهت الجهود الى ضرورة تدوين قواعد المسؤولية الدولية لاستقرار العلاقات السلمية بين الدول ولقد بدأت محاولات تدوين هذه القواعد منذ العشرينيات من هذا القرن ، ولا زالت مستمرة حتى الآن سواء على مستوى الهيئات العلمية الخاصة ، او المنظمات الإقليمية أو عصبة الأمم أو منظمة الأمم المتحدة ، الا انها لم تحصل حتى الان الى اتفاق دولي عام حول هذا الموضوع

وفي صيغة يُستشهد بها كثيراً، وصف شارل دي فيشر (Charles de Visscher) مسؤولية الدولة بأنها "النتيجة الطبيعية الضرورية" للمساواة بين الدول. ولكن من الممكن الذهاب إلى أبعد من ذلك؛ في النظام القانوني الدولي، فهي النتيجة الطبيعية الضرورية للقانون نفسه: "إذا حاول [...] إنكار فكرة مسؤولية الدولة لأنها تتعارض كما يُزعم مع فكرة السيادة، فإنه يضطر إلى إنكار وجود نظام قانوني دولي".⁽¹⁰⁾

فمر مفهوم المسؤولية الدولية بمراحل تطور عديده منذ المجتمعات القديمة حتى الآن وقد تأثر ذلك بتلك التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعرض لها المجتمع الدولي وقد شمل هذا التطور الاسس التي تقوم عليها مسؤولية الدولة وشروط قيامها يمكن القول بوجه عام ان المسؤولية الدولية تترتب من قبل الدولة واى شخص من اشخاص القانون الدولي اذا ما أتى ذلك الشخص أمرا يستوجب قيام المسؤولية وفقا للمبادئ والقواعد القانونية⁽¹¹⁾.

اولاً: نظرية الخطأ

كان جروسويس هو صاحب الفضل لادخال نظرية الخطأ في القانون الدولي ، حيث ذهب الى القول بأن الجماعة الدولية تسأل عن تصرف احد افرادها الا اذا نسب اليها خطأ او اهمال .

ويقصد بنظرية الخطأ " ان الدولة لا يمكن أن تعتبر مسئولة ما لم تخطئ ، ومن ثم لا تقوم المسؤولية الدولية مالم يصدر عن الدولة فعل خاطئ يضر بغيرها من الدول ، وهذا الفعل الخاطئ إما أن يكون متعمداً ، وإما أن يكون غير متعمد "⁽¹²⁾

ثانياً: نظرية العمل غير المشروع

الفرع الثاني: تطبيقات قيام المسؤولية الدولية عن استعمال

الدكاء الاصطناعي

ان نظرية المخاطر كأحد تأثيرات التطور التكنولوجي على نطاق المسؤولية الدولية و كذلك فيما يتعلق بقيام المسؤولية الدولية الناجمة عن التلوث البيئي، يبدو جلياً في ضوء التقدم التكنولوجي واعتماد تقنيات الدكاء الاصطناعي التي يشهدها العالم في هذه الآونة، قيام الدول المتقدمة باستخدام أسلحة ومعدات عسكرية ذات طبيعة تكنولوجية متطورة تعتمد في تصنيعها على تقنيات وخوارزميات الدكاء الاصطناعي التي تحمل بين طياتها النفع والضرر، فإذا كانت هذه المعدات والآلات تحوي في جوهرها نفعاً وتطويراً وتوفيراً للوقت والجهد إلا أن ذلك - في الحقيقة - لا يعفيها من كونها تتطوي على درجة كبيرة واستثنائية من الخطر يتجسد في استقلالها الكامل في أداء مهامها العسكرية بدون أي تدخل بشري. في الحقيقة، أصبح لهذا التطور التكنولوجي انعكاس واضح على نطاق المسؤولية

الدولية في القانون الدولي العام بحيث أصبح لا يكفي عند التطرق لأمر المسؤولية الدولية لدولة ما عن جرائم الأسلحة المستقلة ذاتية التشغيل تأسيس مسؤوليتها بالاستناد فقط على نظرية الفعل غير المشروع أو نظرية الخطأ. والتي سبق الإشارة إليهم فيما سبق ؛ إذ لا يمكن القول بمسؤولية دولة ما أو مطالبتها بالتعويض عن أضرار خلفها عمل أو سلوك مشروع لا يحظره القانون الدولي، وهو ما يترتب عليه عجز الدولة المتضررة عن المطالبة بتعويضها عما أصابها من الأضرار الناتجة عن تلك الأعمال من ناحية، فضلاً عن أن استفادة الدولة من أعمالها وأنشطتها المتطورة ذات الطابع التكنولوجي الاستثنائي تضمن عدم مساءلتها دولياً جراء أعمال صنفت على أنها مشروعة رغم انطوائها على أضرار مؤكدة، أو على نتائج على مستوى من الخطورة يعتد به .

وهنا يتبادر إلى الأذهان تساؤل عن حالة ارتكاب دولة ما لسلوك دولي مشروع لا يحمل بين طياته ثمة مخالفة لقواعد القانون الدولي العام، بيد أنه يتسم بخطورة على نحو قد يحدث ضرر بدولة أخرى، فهل يبرر ذلك مساءلة تلك الدولة عن عملها الذي استمد مشروعيته من قواعد القانون الدولي العام لمجرد إلحاقه الضرر بدولة أخرى ومن ثم مطالبتها بالتعويض؟

وللإجابة على هذا التساؤل يتحتم علينا الرجوع إلى مصادر القانون الدولي العام التي تتناول هذا الشأن، ولعل من أبرزها الاتفاقيات الدولية (التي توفر الحماية الدولية للبيئة مثل اتفاقية باريس للمناخ

بعد الانتقادات الكثيرة التي وجهت إلى نظرية الخطأ من قبل فقهاء القانون الدولي و ما ترتب عليه من عدم اعتمادها في ترتيب المسؤولية الدولية، ظهر اتجاه آخر في الفقه الدولي ينادي بالمسؤولية الدولية على أساس الفعل غير المشروع دولياً، وكان للفييه الايطالي (انزيلوتي) دور كبير حيث نادى بهذه النظرية، و تم تأسيس المسؤولية الدولية على أساس ان الخطأ يجب ان يقوم على عنصر موضوعي يتمثل في مخالفة التزام دولي دون الخوض في الجوانب الشخصية للدولة، لان الخطأ أو الإهمال يخضع لتحديدتهما لاعتبارات شخصية، لا يمكن ان توجد لدى الدولة باعتبارها شخصاً معنوياً، وعلى ذلك تقوم المسؤولية الدولية للدول بمجرد انتهاكها لقاعدة من قواعد القانون الدولي، أي انه جعل عنصر الخطأ في المسؤولية الدولية يقوم على العنصر المادي فقط، وهو السلوك دون الحاجة للعنصر المعنوي المتمثل بالنية⁽¹⁵⁾ وقد أكد مشروع لجنة القانون الدولي أن منشأ الالتزام الذي انتهكته الدولة لا يؤثر على المسؤولية الدولية إلا إذا ارتكبت الدولة عمل غير مشروع، وأيضاً لا يتأثر بالقانون الداخلي أو بالأشخاص الطبيعيين التابعين للدولة مهما كانت لهم صلاحية إصدار أوامر لارتكاب العمل غير المشروع، فان صدور هذا الفعل من الدولة بمخالفة القانون الدولي يكفي لقيام المسؤولية الدولية وهذا ما أقرته المادة (3) من مشروع قانون مسؤولية الدول المتعلق بمسؤولية الدول عن الأعمال غير المشروعة دولياً في العام 2001، من قبل الجمعية العامة . وحسب رأي اغلب فقهاء القانون الدولي انه يشترط لقيام المسؤولية الدولية وفقاً لهذه النظرية توفر شرطين أساسيين هما 1-: أن ينسب التصرف إلى أحد أشخاص القانون الدولي أي انه القيام بعمل أو الامتناع عن عمل منسوب إلى الدولة الملزمة أي شرط شخصي 2. ان يكون التصرف قد وقع مخالفاً لما يقتضيه القانون الدولي (أي توفر العنصر الموضوعي) .⁽¹⁶⁾

و قد عرف الفعل غير المشروع كلا من (بوشار و باستيد) بانه " مجرد انتهاك دولة لواجب دولي او عدم تنفيذها لالتزام تفرضه قواعد القانون الدولي "

بينما عرفه د محمد حافظ غانم بانه " مخالفة الدول لالتزاماتها المقررة في القانون الدولي نتيجة قيامها بعمل او امتناع عن عمل لا يجيزه القانون الدولي او يترتب عليه المساس بالحقوق التي قررها ذلك القانون لاشخاص القانون الدولي للاخرين ... و يعتبر العمل غير المشروع اذ كان يتضمن مخالفة لاحكام القانون الدولي ايا كان مصدر هذه الاحكام " .⁽¹⁷⁾

وفي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، كشفت الولايات المتحدة وبريطانيا وأكثر من 12 دولة عن أول اتفاق دولي مفصل حول مواجهة أضرار هذه التقنية، مما دفع الشركات إلى تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي "آمنة من حيث التصميم".

الخاتمة

تواجه التطورات في مجال استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي تحديات قانونية متعددة، ولا سيما التي تتعلق بالمسؤولية الدولية كما بينت هذه الدراسة المتواضعة أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يثير أسئلة حول المسؤولية القانونية للدول والكيانات الأخرى (شركات برمجية - أفراد مبرمجين) عن الأضرار أو الانتهاكات التي يمكن أن تحدث نتيجة لهذا الاستخدام.

كما وتجمع هذه الدراسة بين النظريات التقليدية والحديثة كأساس لقيام المسؤولية الدولية عن استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي حيث أظهرت النتائج البحث أهمية تفاعل القانون مع التحديات المعاصرة ولما لها من تأثير على مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة. كما بينت الدراسة تأثير ضرورة اتخاذ إجراءات فعالة للتعامل مع التحديات التي يواجهها تطبيق القانون الدولي في هذا السياق.

بناءً على ما تقدم، توصلنا إلى النتائج الآتية :

- منذ عام ١٩٥٤ تحاول لجنة القانون الدولي وضع تقنين دولي لنظام المسؤولية الدولية، ونظراً لعدم تقبل فكرة إخضاع الدولة للقانون والتطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الدولية و هناك نظريات تحكم قيام المسؤولية الدولية ومنها (نظرية الخطأ - نظرية الفعل غير المشروع - نظرية المخاطر)
- ان نظرية المخاطر هي الاقرب الى ان تكون اساس لقيام المسؤولية الدولية اتجاه استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي بمختلف المجالات المدنية منها والعسكرية .

كما يوصى بما يأتي :

- الدعوة الى إنشاء آليات تنظيمية دولية عن طريق عقد الاتفاقيات الدولية او الدعوة الى مؤتمرات دولية تتبنى هذه المخاطر على وجه الخصوص و تعمل على وضع معيار لاستخدام تلك التقنيات بما يحقق التوازن بين التقدم التكنولوجي وحماية حقوق الإنسان و يذلل المخاطر .

2015)؛ حيث يوجد ما يسمى بنظرية المسؤولية الدولية على أساس المخاطر " المسؤولية الدولية المطلقة " التي تتبنى قيام مسؤولية الدولة بمجرد وقوع ضرر يلحق بالغير (بدولة أخرى دونما الحاجة إلى تحميل الدولة المتضررة عبء إثبات عدم مشروعية هذا العمل أو إثبات خطأ الدولة المتسبب في إلحاق ضرر بها. بل يكفي في هذا الشأن قيامها - الدولة المتضررة - بإثبات وقوع الضرر وتحقق رابطة السببية بينه وبين الأعمال أو الأنشطة ذات الطبيعة الخطرة)⁽¹⁸⁾

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت بالإجماع أول قرار بشأن الذكاء الاصطناعي، بهدف تشجيع حماية البيانات الشخصية وحقوق الإنسان ومراقبة المخاطر.

ويذكر هؤلاء المسؤولون -في مؤتمر صحفي قبل التصديق على القرار غير الملزم الذي اقترحتة الولايات المتحدة ودعمته الصين و121 دولة أخرى- أن عملية التفاوض على القرار الذي يدعو لتعزيز سياسات حماية الخصوصية استغرقت 3 أشهر.

وقالت السفيرة الأميركية الأممية ليندا توماس غرينفيلد "اليوم، تحدث جميع أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة البالغ عددهم 193 عضوا بصوت واحد، واختاروا معا أن يتحكموا في الذكاء الاصطناعي بدلا من السماح له بالتحكم فينا".

القرار هو الأحدث في سلسلة من المبادرات أطلقتها الحكومات في جميع أنحاء العالم لتنظيم التطور في مجال الذكاء الاصطناعي، وسط مخاوف متعددة من بينها إمكانية استخدامه لتقويض الممارسات الديمقراطية، أو زيادة الاحتيال، أو فقدان الوظائف على نطاق واسع.

ولم تكن أغلب المبادرات السابقة فعالة في التعامل مع تلك المخاوف.

وجاء في القرار أن "التصميم الضار أو غير السليم لأنظمة الذكاء الاصطناعي وتطويرها ونشرها واستخدامها يشكل مخاطر يمكن أن تقوض حماية وتعزيز وممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية".

وقال أحد المسؤولين متحدثاً لرويترز شريطة عدم الكشف عن هويته "نعتقد أن القرار يحقق التوازن المناسب بين تعزيز التنمية والاستمرار في حماية حقوق الإنسان".

- العمل على تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات في مجال استخدامات المتعلقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي بما يعزز و يضمن الرقابة على تلك التقنيات .

على الرغم من أن هذا البحث بالامكان اعتباره مساهمة في هذا المجال إلا أنه يؤكد على الحاجة إلى المزيد من الأبحاث والدراسات لاستكمال تطوير السياسات و الاتفاقيات الدولية بشكل أفضل ، وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن القانون ليس مجرد مجموعة من النصوص المجردة ، و إنما هو وسيلة لتحقيق العدالة وتحقيق التنمية .

الهوامش

- (1) . د خضر ، 2011 ، ص 256.
- (2) . مارجريت ، ترجمة ابراهيم ، 2017 ، ص 9 .
- (3) . د . نهاية مطر العبيدي ، (2021) ، ص 232 .
- (4) . ا د فحل / 2023 ، ص 312 .
- (5) . د شريف حمدي ، 2023 ، القاهرة ، ص 6.
- (6) . دهشان ، 2021 ، ص 2
- (7) . الهدام ، 2022 ، ص 52 .
- (8) Marcel dikov , daniel.. p12.
- (9) . عبدالرؤوف ، 2018 ، ص 7
- (10) . JAMES G. , ALAIN P. , SIMON O., 2010 , (P.4) .
- (11) . عبدالرؤوف ، مصدر سابق ، 2018 ، ص 7 .
- (12) . عبدالرؤوف ، 24 ابريل 2018 ، ص 10 .
- (13) . د . محمد احمد علي ، ، 2020 ، ص 57 .
- (14) . عبد الرؤوف ، مصدر سابق ، ص 11 .
- (15) . كرار احمد حجيل العنزي ، 2022 ، ص 67 .
- (16) د صلاح الدين عامر ، 2009 ، ص 809
- (17) . د . د . محمد سعادي ، 2019 ، ص 152 .
- (18) . خالد عبد العال اسماعيل ، 2022 ، ص 281 .

المصادر

- خالد عبد العال اسماعيل ، المسؤولية الدولية عن جرائم الاسلحة المستقلة ذاتية التشغيل ، بحث منشور مجلة القانون و التكنولوجيا ، مجلد 2 العدد 1 ، 2022 ، ص 281.

- خضر مصباح اسماعيل ، ادارة التغيير التحديات و الاستراتيجيات للمدراء المعاصرين ، المنهل للنشر ، 2011 ، ص 256.
- شريف حمدي ، تطبيقات لذكاء الاصطناعي و تعزيز الميزة التنافسية لمنظمات الاعمال ، دار العربي للنشر و التوزيع ، 2023 ، القاهرة ، ص 6.
- صابر الهدام ، القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي (دراسة مقارنة) رسالة ماجستير قدمت الى جامعة سيدي محمد عبدالله فاس ، 2022 ، ص 52 .
- صلاح الدين عامر ، مقدم لدراسة القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، 2009 ، ص 809
- عباس مفرج فحل ، دور الذكاء الاصطناعي في المعاملات الضريبية ، بحث منشور في مجلة الباحث للعلوم القانونية المجلد الرابع العدد الاول - الجزء 1 - حزيران / 2023 ، ص 312
- كرار احمد حجيل العنزي ، المسؤولية الدولية عن انتشار الاوبئة - كوفيد 19 نموذجا ، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية القانون جامعة كربلاء ، 2022 ، ص 67 .
- محمد احمد علي ، المسؤولية الدولية لحماية التنوع الاحيائي و بيئة الفضاء الخارجي من اضرار التلوث في اطار المعاهدات الدولية ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 2020 ، ص 57 .
- محمد رضا عبدالرؤوف ، المسؤولية الدولية عن الاضرار البيئية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق / جامعة الزقازيق ، 2018 ، ص 7 .
- محمد رضا عبدالرؤوف ، المسؤولية الدولية عن الاضرار البيئية ، بحث مقدم الى مؤتمر جامعة طنطا تحت عنوان " القانون و البيئة " 23-24 ابريل 2018 ، ص 10.
- محمد سعادي ، المسؤولية الدولية للدولة في ضوء التشريع و القضاء الدوليين ، مصر القاهر ، دار محفوظة للنشر ، 2019 ، ص 152 .
- مارجريت اي بودين ، ترجمة ابراهيم سند احمد ، مقدمة قصيرة جدا لذكاء الاصطناعي ، مؤسسة هنداوي للنشر ، 2017 ، ص 9 .
- نهاية مطر العبيدي ، مصنفات الذكاء الاصطناعي و امكانية الحماية بقانون حق المؤلف ، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق السنة (5) العدد (4) الجزء (2) (2021) ، ص 232 .

international regulation and opportunities for
german foreign policy . p12 .

- JAMES G. , ALAIN P. , SIMON O.,The Law
of International Responsibility , oxford
Scholarly on International LAW. 2010 , P.4.

- يحيى ابراهيم دهشان ، قواعد المسؤولية الجنائية عن
تطبيقات الذكاء الاصطناعي ، 2021 ، .

- Marcel dikov , daniel. Jacob, the global on the
future of artificial intelligence : the need for